مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد 09 ،العدد 02 ،جوان 2024، ص - ص:278-319

ترسيم الحد الصحراوي وانعكاساته على العلاقات الجزائرية التونسية 1881–1962

Demarcation of the Saharan border and its repercussions on Algerian-Tunisian relations 1881-1962.

نورالدين صحراوي (*)
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، (الجزائر)،
Noureddine-sahraoui@univ-eloued.dz

أ.د مُحَمَّد عبد الرؤوف ثامر
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، (الجزائر)،
Abderraouf1971@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/05/ 11 **تاريخ القبول:** 2024/06/ 20 **تاريخ النشر:** 2024/06/ 27

الملخص

يُقدم الموضوع قراءة في مسار ترسيم الحد الترابي الصحراوي، بين الجزائر وتونس، خلال فترة الاحتلال والحماية على البلدين 1881–1962، وتأثيره على العلاقات البينية في المنطقة على المستوى السياسي الرسمي بالدرجة الأولى، ثم على مستوى القبائل البدوية المتجاورة على الضفتين بالدرجة الثانية. وبالرغم من اهتمام الاحتلال الفرنسي بالصحراء جنوب قسنطينة؛ إلا أنّ بداية استقرار نظامه الإداري والعسكري فيها تأخر إلى ما بعد 1881م، بسبب المقاومة الشعبية، وتعثر مشاريعه التوسعية شمال الصحراء، واعتقاده أنّ ذلك المجال الصحراوي عموما، قليل الكثافة السكانية، ويغلب على قبائله الطابع البدوي، لذلك اكتفى بعد سقوط قسنطينة 1837، ثم بسكرة 1844، ثم تبسة 1846، ثم توقرت وسوف 1854، بتفويض الأنظمة التقليدية (القايد، والخليفة، والشيخ) لتسيير تلك المناطق بدلا عنه، تحت سلطة المكاتب العربية.

فإذا كانت بعض حواضر الصحراء بهذه المواصفات؛ فإنّ المجال الحدودي الصحراوي لم يستفز الاحتلال ويدفعه إلى التفكير في إدارته والتحكم فيه؛ إلا بعد أن اكتشف دوره كملاذ آمن للمقاومين، وكنقطة عبور للسلاح. ناهيك عن النزاعات القبلية والإغارات المستمرة على القوافل التجارية. ما دفعه إلى ترسيم الحدود السياسية الفاصلة في الصحراء، على غرار المناطق التلية، وقد عرفت هذه العملية صعوبات كثيرة في عدة محطات زمنية، لكن أخطرها كانت مع بداية الاستقلال الداخلي لتونس سنة 1955، ونجاح الاستثمارات النفطية 1956، لأنّ آبار المياه على الحدود التي كانت تمثل معالم الرسم الحدودي بين البلدين، كانت الى جانبها في الجهة الغربية، تتجمع آبار

* **المؤلف المرسل.**

النفط والغاز، لتصبح بذلك أراضي الجدب والعطش، هي مفتاح الثروة وبناء الاقتصاد. وعليه كانت العلاقات بين الأطراف الثلاثة؛ فرنسا، وتونس والجزائر رهينة مواقفهم من المجال الترابي ونفطه.

الكلمات الدالة: الحد الصحراوي؛ النفط؛ الاستقلال الداخلي؛ الجزائر؛ تونس؛ فرنسا؛ غدامس

Abstrac:

The topic provides an examination of the process of demarcating the Saharan territorial border, between Algeria and Tunisia, during the period of occupation and protection over the two countries from 1881-1962, and its impact on the inter-relations in the region at the official political level in the first place, and then at the level of the neighboring Bedouin tribes on the two banks in the second degree. Despite the French occupation's interest in the desert south of Constantine; However, the beginning of the stability of his administrative and military system there was delayed until after 1881 AD, due to popular resistance, the failure of his expansion projects north of the Sahara, and his belief that that desert area in general was sparsely populated, and its tribes were predominantly Bedouin, so he settled for it after the fall of Constantine in 1837, then Biskra. 1844, then Tebessa in 1846, then Wassouf in 1854, by delegating the traditional regimes (Al-Fayed, Caliph, and Sheikh) to manage those areas in his place, under the authority of Arab offices.

If some desert cities have these specifications; The desert border area did not provoke the occupation and push it to think about managing and controlling it. Only after it discovered its role as a safe haven for resistance fighters and a transit point for weapons. Not to mention the tribal conflicts and constant raids on trade caravans. What prompted him to demarcate the political borders in the desert, similar to the hilly areas, and this process was known for many difficulties at several points in time, but the most dangerous of them was with the beginning of internal independence for Tunisia in 1955, and the success of oil investments in 1956, because the water wells on the border that represented... The border drawing features between the two countries were, next to them on the western side, oil and gas wells were clustered, thus becoming barren and thirsty lands, the key to wealth and building the economy. Accordingly, the relations between the three parties were: France, Tunisia and Algeria are hostage to their positions on the territorial domain and its oil.

Keywords: desert border; oil; internal independence; Algeria; Tunisia; France; Ghadames.

1. مقدمة:

بعد توسّع الاحتلال الفرنسي في صحراء بايلك الشرق، بداية من بسكرة 1844، ثم توقرت وسوف 1854، سلّم إدارة هذه المناطق لقيادات محلية [1]، تسيّرها تحت سلطته، فنصّب على بسكرة شيخ العرب بوعزيز بن قانة 1844، لأنه دخل في طاعة الفرنسيين منذ 1839، وعلى توقرت وسوف "علي باي بن فرحات بن سعيد" سنة 1854[2]، ليكتشف بعد ثلاثة عقود من التسيير المحلي تحت سلطة المكاتب العربية، أنّ الوضع الأمني قابل للانفلات، ولا يحقق النتائج المرجوة للاحتلال.

ومع تطور الأحداث الأمنية المهددة لوجوده، كثورة شريف ورقلة "مُحَمَّد بن عبد الله 1851" وثورة بوشوشة وبن شهرة منذ 1869، وقدوم محي الدين بن الحاج عبد القادر 1870، إلى نفزاوة واتصاله ببعض رجال المقاومة الشعبية في الجزائر وتونس [3]، والتي في غالبها تستغل المجال الحدودي كملاذ لاسترجاع الأنفاس والمعالجة وكسب التأييد والتموين، بحكم أنه يكاد يخرج عن السيطرة المباشرة للسلطات المحلية القائمة آنذاك. أدركت سلطة الاحتلال أن لا بديل عن وجودها العسكري لفرض السيطرة على المجال الحدودي ومراقبته، وهو ما يدفعها لتمديد الخط الحدودي الفاصل الذي بدأته في الشمال، ليصل إلى المجال الصحراوي، ويكون تحت حراستها. فكيف تمّ ترسيم الحدود؟ وما هي انعكاساته على المنطقة وقبائلها؟

الإطار المكاني والزماني للموضوع:

في البداية، لابد لنا من توضيح محددات الموضوع، وهي إطاره المكاني المحصور في الحد الصحراوي للبلدين، جنوب منطقة الشطوط؛ (شط الخلة، ملغيغ) بالجزائر، وشط الجريد والغرسة بتونس، وصولا إلى قارة الهامل جنوب غدامس الليبية. وإطاره الزماني الذي يبدأ من سنة 1881، على اعتبار أنّها السنة التي أعادت فيها فرنسا سيطرتها على صحراء وادي سوف، من خلال إقامة برج عسكري في الدبيلة، على الطريق الرابط بين الوادي ونفطة التونسية، وبداية التفكير في استقرار ادارتها هناك، وفي الضفة الأخرى شهدت فرض الحماية على تونس "12 ماي 1881" وبداية التوغل في المجال الحدودي.

أمّا سنة 1962، فهي نهاية الاحتلال الأجنبي ومشاريعه في المنطقة. لكن تداعياته لاتزال مستمرة في المنطقة، ومن بينها قضايا الحدود، التي عالجتها قيادتا البلدين بكيفيات أخرى. يتوقف الموضوع عند سنة 1962، في حين تستمر العلاقات الثنائية بين البلدين برؤية جديدة وأطراف أخرى غير تلك التي سيّرت المرحلة السابقة.

الإشكالية الرئيسية:

كيف أثّرت عمليات ترسيم الحدود الصحراوية على العلاقات الثنائية بين البلدين؟ وهل تلك العمليات ساهمت في تأسيس علاقات جديدة متوازنة بين البلدين؟ ولتوضيح أبعاد هذه الإشكالية نرى من الضروري الإجابة عن التساؤلات الآتية:

الإشكاليات الفرعية:

كيف كانت العلاقات الثنائية بين البلدين في هذا المجال الصحراوي قبل الاحتلال والحماية؟ وما الذي تغير بعد مجيئهما؟ وهل كانت مشاكل الحد في الجنوب تُأثر في نمط العلاقات الثنائية؟ لماذا اندفعت الحكومة العامة في الجزائر والإقامة العامة في تونس وراء ترسيم الحد الجنوبي في الصحراء رغم عدم وجود نشاط زراعي أو استقرار دائم للسكان؟

2.لمحة عن العلاقات الثنائية بين البلدين:

رغم المشاكل الأمنية، والنزاعات القبلية، والحروب التي قامت بين الإيالتين؛ لم تصل العلاقات الثنائية بين البلدين أو الشعبين حدّ القطيعة، فإذا كانت الحرب بين طرفين منهما، كانت علاقات التواصل قائمة مع الأطراف الأخرى، هذا في عموم البلدين. أمّا في المجال الحدودي الجنوبي، خاصة قبل سقوط إيالة الجزائر 1830، فقد كانت سلطة الدولة ضعيفة، وعليه تخضع العلاقات الثنائية بين القبائل إلى توازنات اجتماعية واقتصادية ودينية موروثة، في إطار التعايش البدوي المنفتح على الآخر، وحسب التعبير البدوي أنّ "هذا كُونْ ربّي، والناس فيه اوخَيَّان"[4] فهي "عوْلة قبل أوانها"، إذ لم يُدرج معنى الحد الفاصل في تحرّكاتهم من الشرق إلى الغرب أو العكس، "ولم يكن للرسم الحدودي تأثير على نمط عيش المجموعات القبلية أو على

تصوّراتها، بل كانت القبائل على جانبي الحدود تشترك في نمط عيشها وثقافتها"[5] وهذه الوضعية مرتبطة أولا بطبيعة العلاقات القبلية[6] والارتباطات الدينية(طرق ومشايخ)[7]، ثانيا بأنشطة تلك المجموعات الاقتصادية كالرعي والتجارة. وهذا يجعلهم نسيجا اجتماعيا واحدا، يرفض الفصل والتباين ويميل إلى الوَحدة والتكامل [8]،

ولأجل ذلك تعرف المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس بمناطقها الريفية والحضرية، نشاطا اقتصاديا كثيفا ومفتوحا على الجهتين، فلأهل وادي سوف مبادلات اقتصادية متنوعة مع أهل الجريد التونسي وأهل نفزاوة، كما تجمعهم القوافل التجارية العابرة للصحراء نحو غدامس.

وإذا كانت المجموعات القبلية في هذه المناطق، بهذا القدر من الترابط والتواصل؛ فإن ذلك لم يمنع حدوث مشاكل بينهما، جسّدتها عمليات الغزو والغارات المتبادلة بين القبائل[9]، والتي استهدفت قطعان الماشية والإبل والقوافل التجارية، ونذكر هنا حالتين من تلك الغارات خلال حكم المشير أحمد باي[10]، الأولى عبّرت عنها رسالة الباي إلى قنصل فرنسا بتونس "مرسيشيو Marceschau"[11] يقول فيها: "... أمّا بعد فقد بلغنا كتابكم المؤرخ في 16 أكتوبر ومعه شكايات من جناب الجنرال الحاكم بقسنطينة من الغارة التي وقعت من أولاد يعقوب على أنفار سُوافة، والجواب أن أمير لواء الجريد متوجه عن قريب وأذنّاه أن يخلص هؤلاء السُوافة من أولاد يعقوب ويزجرهم عن فعلهم وعنده من الأمور الواجبة التي نبادر بها..."[12].

أمّا الثانية وهي لذات المشير، يطلب فيها من القنصل الفرنسي "دي تاييس" إخبار الجنرال حاكم قسنطينة، بغارة أولاد رشاش على نفطة، وأنه لما خرج لهم آغة الجريد أحمد زروق رجعوا هاربين، وفي طريقهم اعتدوا على قافلة تجارية، ونهبوا ممتلكاتها المكونة من ثمانية جمال محملة بالسلع، وتبيّن أن الجمال للسوافة والسلع التي عليها لأهل توزر [13]. ورغم استمرار عمليات النهب والسلب المتبادلة، إلاّ أن العروش كانت تتصالح فيما بينها، بتدخل رجال الزوايا والمشايخ، دون اللجوء في الغالب إلى تحكيم السلطة الحاكمة في الإيالتين [14].

وبالتالي فلا الحروب بين الإيالتين في السابق، ولا الغارات التي كانت تحدث باستمرار كان لها تأثير على أسلوب العيش لدى أهالي المناطق الحدودية من الجانبين، ولا على علاقات التواصل التاريخية التي ربطتهما ببعضهما [15].

3. تطور فكرة الحدود السياسية بين البلدين:

تشابهت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدين إلى حد كبير، وما جرى من أحداث وعلاقات هنا في هذا المجال التخومي بين الجزائر وتونس، نجد نضيرا له في باقي بلدان المغرب العربي، لذلك سنأخذ هذه العينة كصورة لتطور مدلول الحدود السياسية في هذا الفضاء، منذ تاريخه الإسلامي القريب "العهد الموحّدي"، فالعثماني، وصولا إلى تاريخ نزول الاحتلال الفرنسي بالجزائر سنة 1830.

يتشابه مفهوم الحدود في هذه المنطقة، لدى النخبة الحاكمة والقبائل الحدودية على حدٍّ سواء، لأنّ هذا الفضاء كانت تحكمه حتى وقت متأخر مبادئ الانتماء إلى دار الإسلام [16] أو دار الخلافة، أو ما يمكن أن نسمّيه "القومية الإسلامية". وأن القومية القُطرية كمرادف للدولة الحديثة لم تتحقق إلاّ في أوربا بعد الثورة الفرنسية 1789م، وعليه يكون ظهورها في الوطن العربي مع الحركة الاستعمارية في القرن التاسع عشر.

عرَف الفضاء المغاربي في بعض أوقاته وَحدة ترابية جامعة، تمتد من "حدود مصر الساحلية إلى حدود الأطلسي مرورا بسواحل افريقيا الشمالية وصولا إلى اسبانيا"[17] بعمق يُطلّ على دول الساحل جنوب الصحراء، وتستمدّ هذه الوحدة مفهومها من منظور الفقه الإسلامي لدولة الخلافة و"دار الإسلام"، التي لم تكن حدودها الترابية ثابتة، بل قابلة للتوسع والانكماش، خاصة في الأطراف المقابلة لدار الحرب، لأنّها ذات بُعد دفاعي جهادي عن العالم الإسلامي، وهي تكريس للبعد الثقافي الديني لفكرة المجال الترابي في الإسلام، يقابله في الضفة الأخرى "النّسق الإمبراطوري الذي لا يمكن أن يتولّد عنه مجال ترابي بالمعنى الحديث، لأنه يقوم على معطيات روحية وثقافية لا ترابية"[18].

غير أن هذا الوضع لن يستمر طويلا، فقد أعقبته فترات من الانقسام، حوّلت المنطقة إلى ممالك ودويلات، بمجالات ترابية رخوة، كإمارة بني مرين، وبني عبد الواد، وبني حفص، وبني الأحمر، ومع ذلك ظلّت المنطقة المغاربية "دائما وعاء حضاريا وكتلة سوسيولوجية متراصّة لا تعرف فيما بين مكوناتها البشرية والجغرافية حواجز أو حدود"[19]. وبقي الحاكم في هذه المناطق إلى غاية القرن السادس عشر، وفيًّا للتقاليد السياسية التي ورثها عن أسلافه في علاقته بالسيادة على مجال الدولة، فلم يُضف إلى أسمائه وألقابه ما يوحي بالسلطة المكانية الثابتة والمعلومة، بل اكتفى بلقب السلطان والخليفة والأمير، لأن ذلك يعلو على الجغرافيا ويتحرر من قيودها، ولا يرتبط بفضاء جغرافي محدد [20].

وفي مطلع القرن السادس عشر الميلادي، عرفت المنقطة المغاربية مخاضا عسيرا، نتيجة تغيّر موازين القوى العالمية في البحر المتوسط؛ حروب الاسترداد بزعامة اسبانيا والبرتغال 1492م، ثم احتلال بعض المدن والموانئ في الضفة الجنوبية للمتوسط "المرسى الكبير 1505، ثم وهران 1509، وصولا إلى بجاية 1510[21]، ما دفع ببعض المدن إلى الاستنجاد بالبحارة الأتراك (الإخوة بربروس) المرابطين في جزيرة جربة التونسية[22]، ويُكتب بذلك فصل جديد في علاقة المنطقة بالمجال الترابي شبه الثابت، الذي يحمل معاني السلطة والنفوذ، حتى عَدَّ البعض أن كلمة الحدود بمعناها الدولي الراهن، كانت هدية الأتراك العثمانيين إلى شعوب الشمال الإفريقي[23]، حين أسسوا بايلكيات بمجال ترابي معلوم، مختلفة عن بعضها البعض، في نظام حكمها وفي تبعيتها للباب العالي، منها ذات التبعية المباشرة ومنها ذات النظام السيلياني[24]، وبقي المغرب الأقصى في هذا المجال معارضا لسيطرة العثمانيين، ما دفع الطرفان إلى الاتفاق على وضع خط للحدود يفصل بين مجال كل منهما، فكان هذا الخط الحدودي الأول من نوعه في العالم العربي بصورة عامة[25]، صحيح لم يكن التحديد لكل المجال الترابي بالمفهوم الحديث؛ لكنه يؤشر على بداية التحوّل نحو توظيف الحدود الترابية كمجال للسيادة العائد للسلطة المركزية.

وبنزول الاحتلال الفرنسي بالجزائر 1830م، وتوسعه في مدنها شرقا وغربا وجنوبا، وجد أن سلطة الدايات في الجزائر وسلطة البايات في تونس، لم تستطيعا فرض سيادتهما على المناطق التخومية، وبقي مفهوم الحدود يكتنفه التلاشي بينهما، ولم يتمكنا من فك علاقات التواصل والتكامل بين القبائل المتجاورة [26].

توالت الأحداث بعد سقوط مدينة قسنطينة في يد الفرنسيين سنة 1837، وتوسّع قواتهم في بايلك الشرق، متذرعة بملاحقة المتمردين وبسط النظام، فاستغلت حادثة اعتراض السكان لحاكم قسنطينة الكولونيل سنيل "Senilhes" أثناء ملاحقته للحسناوي قائد الحنانشة المتمرد على السلطة الفرنسية والمحتمي بالتراب التونسي[27]، وجهّزت حملة عسكرية شهر جوان 1843 لمعاقبة العروش الحدودية التابعة لمنطقة الرقبة (أولاد علي وبني مازن وأولاد سديرة...).

وبذريعة عدم تكرار المشاكل من جديد، شكّل الطرفان لجنة محادثات وتشاور لهذا الغرض، مثّل الطرف التونسي "إسكندر آغا، وصالح بن مُحَمَّد كاهية الكاف، والقايد عمارة بن علي الهميسي" وعن الطرف الفرنسي الجنرال راندون "حاكم عنابة"، وقد أدّت مخرجاتها إلى ضرورة ترسيم الحدود بين البلدين في هذه النواحي لفك النزاع أولا، ولتمكين البلدين من مراقبة مجال سيادتهما لاحقا، وفي رسالة الجنرال راندون لوزير الحرب يقول "لكي تتغير الأمور [أي الوضع الحدودي] يجب على الحكومة التونسية أن تفهم المسألة كما نفهمها نحن، وهي لا تزال بعيدة عن ذلك"[28].

لم يجد الباي التونسي مفرًّا؛ إلاّ مسايرة الطرف الفرنسي في نظرته لمجال الدولة، فاتّفق معهم على بداية أشغال الرفع الطوبوغرافي للمعالم الحدودية، انتهت برسم أول خط لحدود البلدين "دون الصحراء"، وافق عليه الباي التونسي سنة 1846م بمناسبة زيارته التاريخية لفرنسا [29]، ينطلق هذا التحديد من نقطة "كاب روسو" على ساحل البحر ليصل إلى منطقة الماء الأبيض جنوب تبسة، وهو يُعدّ نواة أول خريطة لتونس ظهرت سنة 1857م. [30]

وخلاصة القول أنّ مصطلح الحدود الترابية في المنطقة المغاربية، عرف تطورا في مدلولاته ومحتوياته الاجتماعية والسياسية والاستراتيجية، من الحدود الجبائية "حدود الولاء وفروض الطاعة لولي الأمر"، إلى الحدود الترابية [31] "حْدادة البلاد"[32]، ومنها إلى حدود السيادة بداية من منتصف القرن التاسع عشر، وبذلك تحوّلت المناطق الحدودية من الحْدادة الجامعة[33] إلى الحْدادة الفاصلة، تحت ضغط التوسع الفرنسي [34] عبر مسار شاق وصعب، كان العنصر الأهلي فيه مُغيّبًا، خاصة أولائك الذين انخرطوا في مقاومة التدخل الأجنبي على أرضهم.

فكيف استطاعت فرنسا مد الخط الحدودي إلى المناطق الجنوبية الشرقية؟ وما هي انعكاسات الوضع الجديد على القبائل في هاته الربوع؟ وكيف كان رد فعلها على هذا التحوّل المفروض؟

4. دوافع ترسيم الحد الصحراوي:

كان تطور الأحداث في الصحراء الجزائرية–التونسية أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، يدفع فرنسا إلى مراجعة سياستها في هذا الفضاء الذي كانت تعتبره، فضاء الجدب والتيه، وبحرا من الرمال الفقيرة الجرداء، لا تثير أهمية الدول الأخرى، ولا منافس لها فيه. فما الذي دفعها إلى هذا التحول؟ وكيف أثّر ذلك في علاقاتها مع تونس؟ وللإجابة على ذلك نقول: أنّ وراء هذا الترسيم ثلاثة دوافع رئيسية نوضحها كما يلي:

1.4 المجال الحدودي ملاذ وقواعد خلفية للمقاومة:

بعد احتلال فرنسا لقسنطينة 1837، ثم التوسع في مجالها الجنوبي (بسكرة 1844، تبسة 1846، وادي سوف 1854) اعتقدت في البداية أنّ المجال الصحراوي عموما (صحراء سوف وتوقرت وورقلة) وحدوده مع الدول المجاورة خصوصا، قليل الأهمية وبعيد عن إثارة المنافسة حوله، ويكاد يخلوا من الاستقرار السكاني، وبالتالي يكفيها لإدارته، ضبط القرى والمدن الداخلية التي لها تأثير على ذلك المجال البعيد، كما أنّ العمل بالأنظمة المحلية القديمة (القياد، والمشايخ، والخلفاء)، بعد تدجينها كفيل بتأدية المهمة بأقلّ التكاليف. لكنها بعد تجربة ثلاثة

عقود من التسيير بالنيابة عنها، اكتشفت عدم نجاعة تلك الحلول، وأنّها قليلة الجدوى ولم تف بالخدمة المرجوّة منها.

لذلك حين عُيّن الجنرال راندون حاكم عام في الجزائر 11ديسمبر1851، أعلن أنه لا استقرار لفرنسا في الجزائر ما لم تسيطر على الصحراء، فعزم على إنهاء المقاومة بأي ثمن في جرجرة ثم التوجه للصحراء [35]، لأنها كانت ملاذا آمنا لأبطال المقاومة، يتخذونها قواعد خلفية لنضالهم ضد الفرنسيين المتمركزين على مشارف الصحراء في الشمال. وخاصة مناطق الصحراء الشرقية لانفتاحها على إيالتي تونس وطرابلس غير الخاضعتين للسيطرة الأوربية آنذاك.

لكن أهداف فرنسا ستصطدم باتساع دائرة المقاومة في الصحراء، من أولاد سيدي الشيخ غربا إلى وادي سوف شرقا [36]، بقيادات جديدة أبرزهم؛ الشريف مُحَمَّد بن عبد الله [37] الذي أعلن نفسه سلطانا على ورقلة 1851م [38] ويتطلع إلى السيطرة على توقرت ووادِيَيْها (سوف وريغ) وإشراكها في الثورة ضد النصارى المحتلين [39]. أيضا مُحَمَّد بن التومي" بوشوشة"، وابن ناصر بن شهرة وقد تمكنا من السيطرة على عدة مناطق في الصحراء خلال سنتي 1870-1871[40]، بعد هزيمة الحكام المحليين الموالين لسلطة الاحتلال "فرنسا".

وبشهادة الضابط الفرنسي "لويس رين "Luis Rinn" فقد أصبح بوشوشة منذ تاريخ 13 جويلية 1871 حاكم الصحراء من نفطة إلى ورقلة [41]، ليكتمل المشهد على الضفة الشرقية "للجزائر المستعمرة" أولا؛ بانتقال الثوّار إليها كسلطان توقرت سَلمان الجلابي، والطيب بن عمران الشعنبي، وقدوم محي الدين بن الأمير عبد القادر أواخر سنة 1870[42] وغيرهم، الذين وجدوا في زاوية نفطة ملجأ لهم وقاعدة خلفية لترتيب مقاومتهم من جديد. وثانيا، بإعلان مناطق نفزاوة الجهاد تحت قيادة علي بن مُحَمَّد بوعلاق وعلي بن خليفة، والخروج على الباي التونسي بعد توقيعه معاهدة الحماية مع الفرنسيين "12ماي 1881" وندائه بالاستسلام للفرنسيين.

وبهدف السيطرة على طرق التجارة العابرة للصحراء وملاحقة الثوّار، بدأت تتبلور أهمية المناطق الحدودية الجنوبية في استراتيجية السياسة الفرنسية، لذلك كتب العقيد

نويلا"NOËLLAT" [43] يمكن إنشاء العديد من المراكز العسكرية في عمق الصحراء – صحراء إقليم وهران وتوقرت وسوف وورقلة – مثل ما قمنا به في بسكرة والأغواط، ويجب تثبيت هذه المراكز وتدعيمها بفرق من القوم [مهاريست] لإعطاء نتائج أفضل"[44]، أي لصالح توسّع السيطرة الفرنسية في هذه الأقاليم.

لذلك أصبح احتلال الصحراء هدفا أساسيا لدى المؤسسة العسكرية الفرنسية، بتحريض من الساسة وجماعات الضغط الاقتصادي، ولا أدلّ على ذلك من مخرجات المؤتمر الذي أقيم على هامش اجتماعات ضباط الجيش الفرنسي المنعقد بمنطقة سعيدة يوم 01 أفريل 1893، فقد طالب الضابط "ألفريد جورج مارتان" [45] –وهي قناعة أغلب الضباط–في مداخلة له بعنوان عمل فرنسا بالصحراء [46] "بوجوب احتلال هذه المناطق الصحراوية قبل أن تحاصرنا شبكة الزوايا المنتشرة في المنطقة، من الجغبوب إلى فاس وتسيطر على ممتلكاتنا..." ثم يتساءل ألم نتأخر كثيرا؟ إذا كانت حدودنا الغربية تشهد هدوءً تاماً؛ فإن الأمر ليس كذلك في جنوبنا وفي توات ومناطق التوارق، التي أصبحت ملجأ للأفكار الإسلامية المحاربة، لذا كما فعلنا في تونس 1881، وفي ميزاب 1883، علينا احتلال هذه المناطق لأنها كانت دائما وكرا لأعدائنا [47]. وهو يقصد الحركة السنوسية التي يصفها بحاملة لواء التعصب الديني والكراهية ضد المسيحيين في الجزائر وعموم الصحراء.

4. 2 الطرق التجارية العابرة للصحراء نحو غدامس:

يتميز المجال الحدودي الشرقي، باحتضانه لأهم الطرق التجارية الرابطة بين الشمال والصحراء، وفي مقدمتها طريق قابس–تطاوين–غدامس؛ وطريق نفزاوة–بير عوين–غدامس، وهذا الأخير تتنافس عليه سلطتا البلدين "الاحتلال والحماية"، حول تبعيته لأي مجال، وقد أدى ذلك إلى افشال المحاولات الأولى لترسيم الحد جنوب بير رومان، بسبب تضارب المطالب الترابية بين القبائل البدوية أولا والتي وجدت الدعم والمساندة من مكتب الشؤون الأهلية في البلدين، ثانيا من سلطة الاحتلال والحماية، رغم تبعيتهما لمستعمِر واحد، لكن كل منهما يرى أحقيته بخدمة النفوذ الفرنسي، وعليه قدّم المقيم العام في تونس مقترحا لتمديد الخط الحدودي

جنوب بير رومان، مفاده أنْ ينزل الخط الحدودي عموديا من بير رومان إلى ما وراء قارة الهامل موازيا للحدود الليبية، فاسحا المجال أمام تونس في عمق الصحراء. بينما يرى الحاكم العام في الجزائر أنّ الخط الحدودي ينزل مائلا من بير رومان عبر بير منتصر إلى أن يصل بير زار على الحدود الليبية، وبالتالي تنتهي الحدود التونسية شمال غدامس (ينظر الخريطة المرفقة).

مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد 09 ،العدد 02 ،جوان ،2024 ص - ص:278-319

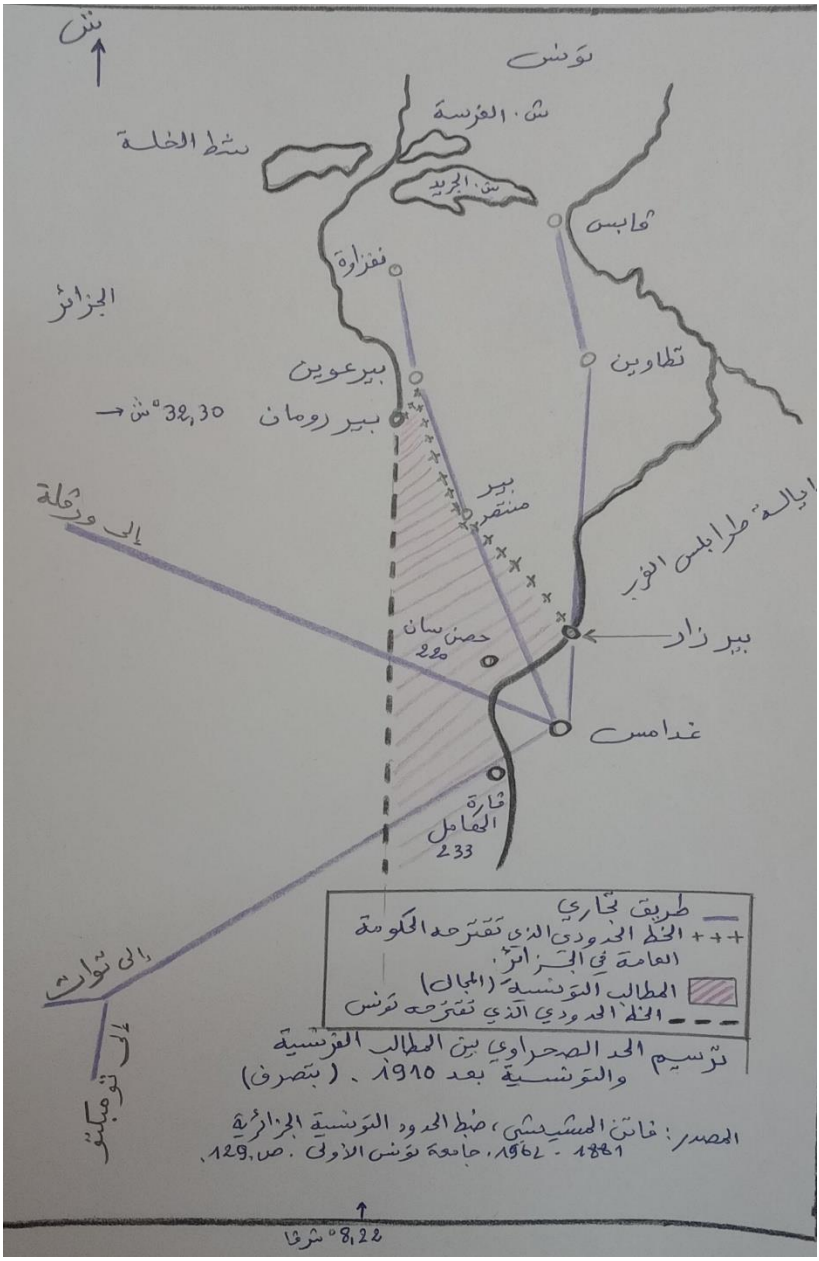

4. 3 الإغارات والنزاعات القبَلية تدفع نحو ترسيم الحدود:

تُحدثنا الوثائق الأرشيفية عن حالات عديدة من الغارات و"الغزي"[48] والاعتداءات على القوافل التجارية وحتى قوافل الحجيج لم تسلم منها [49]، ولم تكن هذه الأعمال موجهة لجهة معينة؛ بل تحدث حتى بين قبائل الجهة الواحدة في هذا المجال الحدودي [50]. فهل هي أفعال معزولة؟ أم أنّ وراءها دوافع اقتصادية أو اجتماعية؟ أم هي تصرف قطاع طرق لا يخضعون لسلطة زمنية ولا دينية؟ وكيف انعكس هذا الوضع على العلاقات بين البلدين؟

تستهدف الغارات في الغالب الأملاك المنقولة، كقطعان الماشية والإبل وما تحمله القوافل التجارية، ونذكر هنا بعضًا من تلك الغارات قبل ترسيم الحدود. ففي سنة 1865م أغار أهل وادي سوف على أولاد يعقوب ثلاث مرات متوالية، أخذوا في الأولى 500 بعير، وفي الثانية 4500 شاة، والثالثة 200 بعير [51]، ومن جانبهم كان أولاد يعقوب على الرغم من كونهم قبيلة مخزنيه، لم ينضبطوا في كثير من الأحيان لأوامر الكف عن الغزو وتهديد الأمن بالمنطقة وخارجها وحتى وراء الحدود، إذ كانوا يَصِلون في غزوهم إلى أراضي الجزائر الخاضعة آنذاك للنفوذ الفرنسي [52].

كما دارت بين الهمامة وأهل سُوف جولات من الإغارات، فبعد اجلاء الهمامة من أرض سوف [53] أواخر سنة 1292هـ/1875م، "اغتاظوا على أهل الوادي جميعا، فصاروا من ذلك الوقت يغيرون على قوافل السُّوافة ومواشيهم سلبا ونهبا سواء التي تدخل أرض تونس، أو تلك التي تجوب الصحاري القِبْلية [الجنوبية] خاصة..."[54].

ففي تلك السنة أغار بعض من الهمامة في المكان المسمى سبع أبيار بنفطة، على بدو من العبابسة "عرب سوف" وأخذوا منهم جملين جدعين، وستة من الإبل، وسبعة وثلاثون شاتا، ومخلول [55]، ثم عاود الهمامة الإغارة على رجلين من بدو رباع سُوف، في منطقة تسمي بير العلاونة، "وأخذوا للأول لفحة حَجْلة قارح السن... وللثاني جملا أصفر اللون جدع في سنه، وعشرة انعاج على وجه الغصب والقهر والعدوان" [56].

استمرت بعض القبائل الجزائرية والتونسية في المجال الحدودي في هذه الأعمال، تحت طائلة الثأر أو تعويض الأملاك المنهوبة، ومن شدة وقْع تلك الأحداث في سوف أصبحت معلما يؤرخون بها لسنواتهم، فيقولون عام الهمامّة 1855، عام النّجَع 1870، عام الهمامة 1873، وكان أخطرها عام بوقمزة 1880 [57]، لما تحزّب أهل سوف لصدّ غائلة الهمامة، فالتقى الطرفان في معركة دامية، خلّفت واحدًا وأربعين قتيلا من أهل الوادي، وثمانية وعشرين من الهمامة.

إلى جانب عمليات الإغارة يشهد المجال الحدودي في كثير من الأوقات نزاعات قبلية حول نقاط المياه والمراعي، رغم أنّ الأصل في العلاقات القَبَلية في هذا الفضاء سلمية تضامنية، إلا أن شُحَّ الموارد الضرورية لعيش تلك القبائل، وتتالي سنوات الجفاف، أجبرت القبائل على الترحال من مرعى لآخر، بحثا عن تأمين العشب والماء لقطعانها، وأدّت هذه الحركة في بعض الأحيان إلى تنازع بين القبائل الصحراوية الجزائرية "طرود وشعانبة" من جهة، مع مجموعة نفزاوة "قبائل المرازيق وغريب وعذارة". ورغم تدخل السلطات الفرنسية بهدف تنظيم تعايش القبائل في إطار النفوذ الفرنسي في المنطقة الصحراوية [58]، إلاّ أنّها لم تستطع منع تلك النزاعات، واكتفت أحيانا بتوجيهها لما يخدم السياسة الفرنسية.

ومعلوم أن مناطق الجنوب في الجزائر بقيت تحت الحكم العسكري قبل وبعد 1870، وتأكّد ذلك بموجب قانون 24 ديسمبر 1902[59]، ومرسوم 14 أوت 1905[60] الذي قسّم إقليم الجنوب إلى أربع مقاطعات عسكرية[61]، ونفس الأمر وقع لمناطق الجنوب التونسي، التي خضعت للحكم العسكري المباشر بموجب الأمر المؤرخ في 10 جوان 1882[62]، ومع ذلك واجهت فيها السلطات العسكرية الفرنسية مصاعب عديدة في السيطرة على القبائل البدوية الصحراوية ومراقبة تحركاتها، وهو ما دفعها إلى تأجيل وضع خط حدودي نهائي للمنطقة الحدودية بين الجزائر وتونس في الصحراء، لأنها كانت متأكدة أنّ هذا الخط سيقع تهميشه من طرف تلك القبائل [63].

تطورت النزاعات بين القبائل الحدودية، واتسعت لتشمل السلطات العسكرية الفرنسية المتواجدة على الجهتين، والتي انقسمت إلى توجهين اثنين ارتبطا أساسا بحق أولوية تطبيق المراقبة الأمنية في المجال الصحراوي، انطلاقا من مبدأ أحقية كل طرف في ممارسة سلطته[64]؛ لأنّ من يتحكم في المراقبة يتحكم في المجال وحيازته، وقد أصبح هذا التعارض في التوجّهات واضحا حينما بدأت تطفوا على سطح الأحداث ضرورة إنشاء رسم حدودي يفصل بين منطقتي النفوذ الفرنسية في الجزائر وتونس، ولم تخف حكومة باريس ميلها لصالح الحكومة في الجزائر بخصوص المجال الترابي.

5. مسار ترسيم الحد الصحراوي وتأثيره على العلاقات الثنائية:

يأخذ المجال الحدودي الصحراوي أبعادا إقليمية وسياسية متعددة، منها ما يتعلق بالأمن في الصحراء عموما، وبأمن طرق التجارة الدولية المتجهة إلى غدامس وبلاد السودان على وجه الخصوص، ومنها ما يتعلق بالحدود السياسية لثلاث دول (الجزائر المحتلة، تونس المحمية، طرابلس العثمانية، الإيطالية)، كل تلك الأبعاد تتحكم في توجيه ملف الضبط الحدودي في هذا المجال. لذلك كانت فرنسا تُرجأ فتح ملف التحديد الترابي فيه، حتى تتمكن من ترتيب باقي الملفات، أولا مع إيالة طرابلس العثمانية، ثم مع مستعمرتيها الجزائر وتونس. فما الذي حدث بعد 1881 حتى ذهبت فرنسا إلى ضبط المجال الحدودي الصحراوي؟

عرف مسار ترسيم الخط الحدودي الصحراوي عدة محطات، نوجزها في ثلاث مراحل رئيسية على النحو الآتي:

-مرحلة 1881-1902، وعنوانها الخط الحدودي يدخل الصحراء.

-مرحلة 1902-1956، وعنوانها الخط الحدودي يتوغّل في الصحراء.

-مرحلة 1902-1956، وعنوانها الخط الحدودي من الاستقرار إلى الاضطراب.

5. 1 الخط الحدودي يدخل الصحراء:

بعد مضي قرابة العقد على فرض الحماية على تونس، لم تتقبل السلطات الفرنسية، استدامة النزاعات بين القبائل البدوية حول المراعي وآبار المياه، وكثرة الشكايات التي كانت

مصالح الشؤون الأهلية تتلقاها يوميا بسبب أعمال الإغارات على المواشي والقوافل التجارية، فبدأت تبحث عن حلول لتنظيم التعايش القبَلي، في إطار النفوذ الفرنسي على الصحراء. ومع تجدد النزاعات ربيع سنتي 1890، و1893[65]، اقتنعت السلطات على جانبي الحدود أنّ الحل يكمن في تمديد الخط الحدودي ليشمل الصحراء، بعد أن كانت تراها بحرا من الرمال، قليل الأهمية ولا فائدة من وراء ترسيم حدوده. واتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة للنظر في ترسيم معالم الخط الحدودي.

- **لجنة روبار Ropert– مارتان Martin 1894م:**

يمثل الضابط روبار الجانب الجزائري، ومارتان الجانب التونسي، بدأت اللجنة أشغالها يوم 20فيفري 1894، انطلاقا من نقطة عقلة ظفرية شمال شط الغرسة [66] وصولا إلى بير رومان. أنهت اللجنة أشغالها يوم 18 مارس من نفس السنة، ورفعت تقريرها إلى السلطات المعنية للنظر فيه، وهو يقترح تبني خط تقسيم يمر عبر النقاط الآتية: عقلة ظفرية – بير عبد الله الغريسي – بير مطروحة – بير بن تريكي – بير سعدان – بير تركية – خشم الريح – بير صوف". لكن المقيم العام رفض المصادقة على تقرير اللجنة، واعتبر منحاز للطرف الجزائري.

- **لجنة براندبير–سيمون 1895:**

بعد فشل أعمال اللجنة السابقة أعاد الطرفان تشكيل لجنة ثانية من نفس الرتبة العسكرية، على أن تبدأ عملها برفع طوبوغرافي للمعالم الموجودة في المجال الحدودي، لتسهيل عملية الضبط، انطلقت اللجنة في أشغالها بتاريخ 25 أكتوبر 1895، لكنّها اصطدمت بتباين كبير في المطالب الترابية للجانبين، ما جعل اللجنة تنهي أعمالها دون اتفاق. وبسبب فشل اللجنتين في فض النزاع الترابي، تدخلت حكومة باريس وأجبرت الطرفان على الخضوع لعملية تحكيم، وألحقت المنطقة بأعمال لجنة "دولاري" التي كانت ستنظر في عملية تحكيم ترابي شمال وادي مجردة.

- تحكيم دولاري[67] **Delarue** 1898:

اختار دولاري لجنته المكونة من رئيس ملحقة الوادي الضابط "دو ڤـرڤـيل Devriville" كممثل للطرف الجزائري والضابط ڤيني Guinet من مصلحة الاستعلامات ممثلا للطرف التونسي، إلى جانب مترجمين وأعيان القبائل البدوية التي يهمها الامر.

زار الضابط دولاري تونس يوم 12 فيفري 1898، حيث التقى بالمقيم العام، وتعرّف من خلاله على وجهة النظر التونسية، ثم انتقل إلى وادي سوف يوم 27 فيفري للاطلاع على مطالب الجزائريين، ثم استدعى باقي أعضاء اللجنة لبداية العمل يوم 05 مارس 1898 انطلاقا من نقطة عقلة ظفرية. وكباقي عمليات الضبط اصطدم الحَكم دولاري بتعارض مطالب الطرفين شمال شط الغرسة "مجال أولاد سيدي الحمادي وأولاد سيدي عبيد" وجنوبه وهو مجال بين قبائل طرود وغريب، اجمالا كانت المناطق المتنازع حولها تصل الى مسافة 30 كلم عرضا.

اختار الحكم دولاري نقاط المياه المارة في وسط المجال المتنازع عليه، لتكون الخط الفاصل بين المجالين مع الحفاظ على حرية التنقل الرعوي للقبائل على الجهتين، ولترجمة ذلك يكون خط التقسيم يمر من بير الهوش إلى عقلة ظفرية، بير بن قَشّة، بير الكريمة، بير المويلح، بير الرتيمي، بير العجيلة، بير موية النجا، بير كركوبي، بير الشيخ علي، بير زنيقرة، بير رومان (يقابل بير صوف)[68]. وبذلك يكون الترسيم الحدودي دخل الصحراء الشرقية. (ينظر الخريطة المرفقة)

تم القبول بهذا المخطط التحكيمي من طرف المقيم العام بتاريخ 20 سبتمبر 1901، ثم الحاكم العام بتاريخ 01 ديسمبر 1901، وصادق عليه الباي التونسي بتاريخ 14 جوان 1902م وصدر في جريدة الرائد التونسي بتاريخ 28 جوان 1902م.

مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد 09 ،العدد 02 ،جوان 2024، ص - ص:278-319

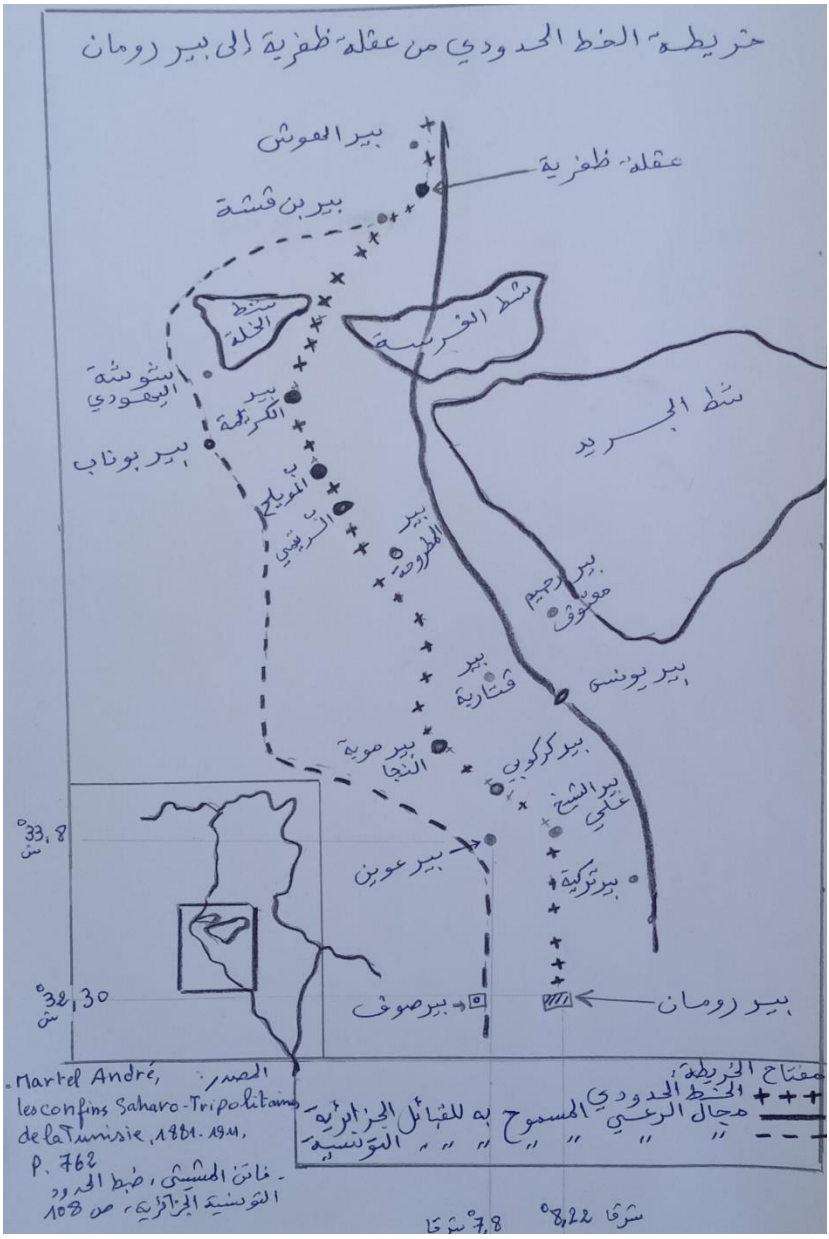

المصدر: Martel André, les confins Saharo-Tripolitains de la Tunisie, 1881-1911, P. 762

- فاتن الحسيني، ضبط الحدود التونسية الجزائرية، ص 108

2 .5 مرحلة 1902–1956، الخط الحدودي يتوغل في الصحراء:

تزامن وصول ترسيم الخط الحدودي إلى منطقة بير رومان سنة 1902، مع إصدار فرنسا لقانون جديد يخص الصحراء، والمتمثل في قانون 24 ديسمبر 1902 المؤسس لأقاليم الجنوب، ثم أعقبته بمرسوم تنظيمي مؤرخ في 14 أوت 1905، والذي قسّم منطقة الجنوب إلى أربعة أقاليم؛ إقليم عين الصفراء، إقليم غرداية، إقليم الواحات، إقليم توقرت. فكانت المنطقة الممتدة من منطقة الشطوط شمال الصحراء " شط الخلة وملغيغ" إلى موازي غدامس تتبع إداريا لإقليم توقرت، وهذا من شأنه أن يُضيّق على المراكز الفرنسية التابعة لتونس المحمية، ويفْتَكَّ منها السيطرة على جزء من الطرق التجارية الصحراوية بين منطقة نفزاوة وغدامس. وفي مسعى للحصول على مجال تحومي صحراوي يقابل المجال الصحراوي الجزائري، راسل المقيم العام في تونس وزير الخارجية الفرنسي، يشرح له أهمية تقاسم الأدوار بين السلطتين الفرنسيتين، بعد استكمال توضيح الخط الفاصل إلى منطقة غدامس، بين المجال الذي تعود مراقبته للحاكم العام بالجزائر، ونقطة التقاء هذه الأخيرة مع المجال الذي تعود مسؤولية مراقبته للمقيم العام لفرنسا بتونس [69].

لم تتوقف المسألة عند هذا الحد، لأنّ جنوب هذا الفضاء يتداخل مع طرف آخر يتمثل في إيالة طرابلس الغرب، الذي يتوجس ريبة من تحركات الفرنسيين، كما هم يتوجسون منه، خاصة بعد تقدّم قوّاته نحو مناطق الهقار والتاسيلي سنة 1906[70]، ثم وقع احتكاك آخر بين الطرفين، قرب مركز ذْهِيبة على الحدود الطرابلسية –التونسية خلال شهر جانفي 1910، لتكون الدافع إلى مباحثات فرنسية –طرابلسية لتحديد المجال الفاصل بينهما [71]، وقد نتج عنها اتفاقية 19 ماي 1910، التي رسّمت الخط الحدودي من ساحل البحر[72] حتى (ثارة الهامل) العلامة 233[73] جنوب غدامس، فأصبح الخط الحدودي يمر من "راس اجدير" إلى ذهيبة، الجناين، بير منتصر، بير زار، بير مشيقيف، غدامس[74]. (ينظر الخريطة في الملاحق)

بعد امضاء الاتفاقية الأخيرة، عاد النزاع بين الجزائر المحتلة وتونس المحمية حول المجال بين بير رومان، غدامس، مشقيف، حيث ترى سلطة الحماية انطلاقا من اتفاقية 1910، أن الخط

الحدودي ينزل رأسا من بير رومان إلى قارة الهامل "النقطة 233" جنوب غدامس، وهذا يمنحها مجالا صحراويا هامًّا، يُمكّنها من تأمين الطريقين التجاريين نحو غدامس؛ " نفزاوة بير عوين، غدامس"، "قابس تطاوين غدامس"، في حين ترى حكومة الجزائر أن منطقة العرق الشرقي تمثل مجالا لتحرك القبائل البدوية الجزائرية، خاصة طرود سوف والشعانبة، التي تُأمّنها الملحقة العسكرية لوادي سوف، كما أن آبار المياه الموجودة في هذا المجال، قام بحفرها هؤلاء أو السلط العسكرية لملحقة الوادي[75]، وعليه فقد قدّمت مقترحها السابق الذي ينص على أن الخط الحدودي يأخذ وضعية الخط المائل من بير رومان إلى بير منتصر وصولا إلى الحدود الطرابلسية شمال غدامس. (ينظر الخريطة صفحة 12)

من المؤكد أن ترفض حكومة تونس المحمية مقترح حكومة الجزائر المحتلة، متعللة بأن هذا المقترح من شأنه أن يجعل المجال الصحراوي لتونس عبارة عن مثلث صغير لا يستجيب لمصالحها ولا لحركة القبائل البدوية التونسية، ناهيك عن بُعد مركز ملحقة الوادي عن تأمين المجال الصحراوي [76]. أمام هذا التباين في وجهات النظر، قامت الحكومة الفرنسية بإدخال بعض التعديلات على الخط الحدودي بعد بير عوين، بحيث يتجه الخط من بير منتصر إلى غدامس مباشرة، وهذا تحقيقا لمبدأ أولوية السيادة "للجزائر الفرنسية" على المجال الصحراوي.

دفع اختلاف وجهات النظر حول المجال الصحراوي (بين 15 كم شمال غدامس و15كم جنوبها) إلى اعتماد الطرفين فكرة الأمر الواقع أي التواجد على الأرض، وقد ساعدتهم في ذلك ظرفية الحرب العالمية الأولى "1914-1918"، وما حملته قوات المحور من تهديد للمستعمرات الفرنسية في شمال افريقيا، فذهبَا إلى إقامة أبراج عسكرية وحفر آبار مياه، وتسيير دوريات المهاريست العابرة للصحراء، فأسست ملحقة الوادي الفرقة الصحراوية سنة 1916، وأنشأت برج مسعودة، وبرج لحرش، وبرج فطيمة، ومثلها فعلت السلطات العسكرية الفرنسية في تونس بإنشاء مركز بير بيستور، ومركز مشقيف، ثم برج حصن سان "Fort Saint"في النقطة 220كم شمال غدامس سنة 1926[77]. ثم واصلت بناء الأبراج والمراكز العسكرية خلال

الحرب العالمية الثانية وبعدها، وزوّدت بعضها بمدرج للطيران، مثل برج بير جديد وبرج الدبداب وبرج بيرالذر[78].

أرادت الحكومة الفرنسية غلق ملف التنازع ولو على حساب الحكومة التونسية، خاصة بعد تراجع مراكزها الأمنية منذ 1912م أمام تمدد الثورة السنوسية غربا، كل تلك المعطيات رجّحت الكفة لصالح القوات العسكرية لمنطقة توقرت وملحقتها بوادي سوف، حتى وإن كانت على الورق السلطة العسكرية للمحمية تونس تصل إلى قارة الهامل النقطة (233)؛ فإنها على الواقع بقيت شمال غدامس ب 15 كم، وهي نقطة برج حصن سان "220". هذه هي صورة الخط الحدودي إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، واستمر الوضع على ما هو عليه، دون ترسيم ثابت ونهائي للخط الحدودي، ولما انعقد المؤتمر الرابع لمستعمرات شمال افريقيا بالجزائر بين 07و10ماي1927، لم تُدرج مسألة ترسيم الحد الجنوبي بين الجزائر وتونس في جدول أعماله، واكتفت الأطراف المشاركة بدراسة مسألة تنظيم الأمن والديوانة والجيش في الجنوب، مع الاحتفاظ بالوضع القائم في المجال الترابي إلى وقت لاحق. ومن ثم تجمّد الخط الحدودي على تلك الرمال المتحركة إلى منتصف الخمسينيات، حين دخلت على المشهد معطيات جديدة عسكرية واقتصادية وسياسية. فهل سيحافظ الوضع القائم على صموده؟

5. 3 مرحلة 1956–1962، الخط الحدودي من الاستقرار إلى الاضطراب:

كانت بداية تحريك الخط الحدودي في الصحراء، مع اتفاقية الاستقلال الداخلي الممنوح لتونس سنة 1955[79]، والذي اعتبر مركز حصن سان "العلامة 220" هو الحد الجنوبي لتونس مع الجزائر، ومن صُدف السياسة أن جاء الاستقلال الداخلي لتونس مع نقاش مفتوح في البرلمان الفرنسي حول مصير أقاليم الجنوب الجزائري، حيث نص دستور 20 سبتمبر 1947 "القانون الأساسي الجديد للجزائر" في مادته رقم "50" على إلغاء النظام العسكري في الجنوب[80] وإعادة تنظيم المجال الصحراوي ودمج ميزانيته مع الميزانية الجزائرية [81]، تضاربت حينها المقترحات حول هذا التنظيم الجديد ولم يقع الاتفاق بشأنه، ما دفع بالحكومة لطرح مشروع آخر تمثل في إنشاء "العمالة الصحراوية" الذي وافق عليه المجلس الجزائري دون تعديل

بتاريخ 14ديسمبر1955، لكنه بقي حبرا على الورق[82]، إلى أن صدر قانون "إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية" بتاريخ 10 جانفي 1957[83] ثم إنشاء الوزارة المكلفة بالصحراء "جوان 1957" واستحداث العمالتين الصحراويتين: الساورة والواحات بموجب مرسوم 07 أوت 1957[84].

كان لهذا الجدال الواسع ارتباط وثيق بالتغيرات الحاصلة في المجال الصحراوي، لأنه يمثل لفرنسا ثمرة مكاسبها الاستعمارية، وفي ظل تنامي حركات التحرر في العالم الثالث وتحديدا في شمال إفريقيا. يمكنها أن تناور بكل شيء إلا الصحراء[85]، وأولى تلك المناورات ظهرت مجسدة في بروتكولات الاستقلال، التي نصت على أنّ مصالح مراقبة المجال والحدود ستظل تحت الحكم العسكري المباشر للقوات الفرنسية في منطقتي (بنزرت، وفيري فيل) بالشمال وفي الجنوب التونسي أي المنطقة الصحراوية (ينظر الخريطة)، ومع اشتداد الثورة الجزائرية، وتأكد مصالح الاستعلامات الفرنسية من الدور الذي يقوم به المجال الحدودي في دعم الثورة، شَرْعنت لنفسها قانون الملاحقة لما وراء الحدود، في القسم الشمالي لمسافة "25 كم" أمّا في الجنوب فأسست "منطقة الأمن الحدودي" التي تقع جنوب الخط المنطلق من بير الحجيلة الواقعة غرب شط الجريد، حيث يتجه خط شبه أفقي نحو الشرق وصولا إلى النقطة الساحلية شمال بن قردان، كمجال خارج عن سيادة السلطة التونسية، دون اعتبار لخط التقسيم الحدودي بين المجال الجزائري والتونسي[86]. أنظر الخريطة المرفقة.

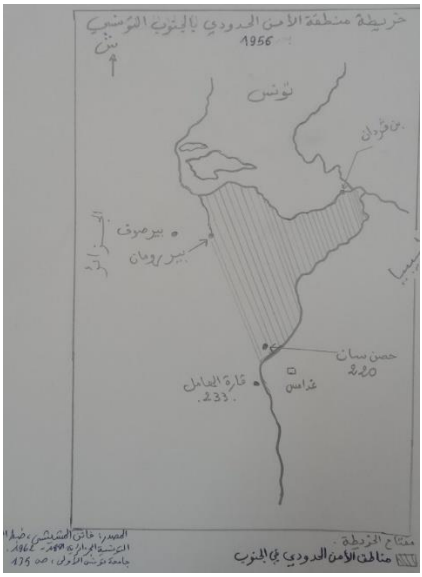

اعتبرت السلطة التونسية أنّ هذا الاستقلال منقوص؛ ما لم تبسط سيادتها على المجال بكامل حدوده، لكنها ظلت سجينة مبدأ الجلاء التدريجي "خذ وطالب"، رغم تعثّر مفاوضاتها مرار مع الطرف الفرنسي، بسبب الخلاف الجوهري في فهم نص بروتكول الاستقلال، حيث تُصرُّ الحكومة الفرنسية على تنصيصه فقط على مبدأ الاستقلال المتوقف على اتفاق أو اتفاقات أخرى، بينما اعتبرت الحكومة التونسية أنها تحصّلت على الاستقلال منذ التوقيع على نص البروتكول.

فضّلت حكومة الحبيب بورقيبة التكيُّف مع الأوضاع الداخلية المضطربة لفرنسا ولحكومة الجنرال ديغول [87]، فبعد إعلان الرئيس بورقيبة يوم 22 جانفي 1960 بدأ معركة الجلاء، سرعان ما تراجع وأعلن تأجيلها يوم 08 فيفري 1960، فهل كان ذلك مناورة سياسية لاستجلاب تغير إيجابي نحو تونس من طرف حكومة ديغول بعد هذه المجاملة السياسية؟ أم هي مجرد خطابات للاستهلاك المحلي؟

أعاد الرئيس بورقيبة حديثة حول الجلاء ومسألة التحديد الترابي في الجنوبي، في عديد المحطات السياسية والمنابر الإعلامية، من بينها عزمه على القيام بجولة في الجنوب التونسي حتى

يصل إلى "حصن سان"؛ لكن القوات الفرنسية حالت دون تحقيق هدفه فألغى الزيارة [88].

طرح المسألة أثناء اللقاء الثنائي الذي جمعه بالرئيس ديغول يوم 27 فيفري 1961، وأكّد ذلك برسالة حملها رئيس الديوان السياسي "عبد الله فرحات" إلى الرئيس ديغول يوم 06 جوان 1961، لكن قناعة الفرنسيين أن تلك المطالب التي ترفعها تونس ليست سوى تضليل عن الأهداف الحقيقية لتونس، والمتمثلة في توسيع رقعة مجالها الترابي، على حساب المجال الفرنسي في الجزائر، للحصول على نصيب من نفط الصحراء [89].

لتتوالى الردود التونسية على المستوى الرسمي والإعلامي على ذلك الطرح الفرنسي، ففي خطاب 14 جويلية 1961 صرّح الرئيس بورقيبة "إن كرامتي وكرامة شعبي تكون مخدوشة ومجروحة ومدوسة، ما دام جزء من ترابنا في الشمال والجنوب محتلا وتحت الحكم الأجنبي يتصرف فيه وكأنه جزء من بلاده" ونقرأ في جريدة العمل الصادرة بتاريخ 11جويلية 1961 مقالا بعنوان "قضية الجلاء قضية سيادة قومية وليست مسألة تعديل حدود" وفيه يؤكد الكاتب أن المطالب التونسية ليست نابعة من وجود آبار للبترول بهذه المناطق، وأن المسألة ليست مسألة نقود بل هي مسألة كرامة [90].

رفعت الحكومة التونسية سقف مطالبها وغيّرت في أساليب نضالها، لتعود لحمل السلاح بهدف تحرير أراضيها، بعد أن دَبّ اليأس في نجاعة خطواتها السابقة، وهي تدرك أنها فرصتها الأخيرة، بسبب تقدم المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية (مفاوضات إيفيان الأولى ماي –جويلية 1961)، فعزمت تونس على الزحف نحو العلامة الحدودية "233" جنوب غرب غدامس ورفع العلم فيها تطبيقا للمعاهدة التركية الفرنسية لسنة 1910، وأعلِن النفير العام بالبلاد يوم 18جويلية1961، ليتم توجيه المتطوعين نحو "حصن سان" للانطلاق منه نحو العلامة "233"؛ لكن الرد الفرنسي كان عنيفا أكثر مما تصوره التونسيون، هجوم عسكري جوّي وبري على القوات التونسية والحصن مخلفا ضحايا وتحطيم جزئي للبرج التونسي، وانتهت المغامرة يوم 21 جويلية 1961 دون تحقيق تقدم في مسألة الحدود، لتعود المحاولة التونسية بعد عام، عشية استعادة الجزائر لسيادتها في الخامس

جويلية 1962، عندما سارعت القوات التونسية للوصول للنقطة "233" لكنها اصطدمت بتمركز جيش التحرير الجزائري فيها ورفع العلم الجزائري ليلة الخامس جويلية، وبالتالي أغلق ملف التحديد الترابي عند تلك الصورة[91].

6. خاتمة:

عاشت القبائل البدوية في المجال الحدودي بين الجزائر وتونس، في اتصال وتواصل رغم الصعوبات الطبيعية التي كانت تعانيها؛ كالقحط والجدب، والعطش، إضافة إلى المشاكل الأمنية المتمثلة في الإغارات والنزاعات الترابية، وكانت تلك الصعوبات والمشاكل، في كثير من الأحيان تجدُ حلّها عن طريق النظام القبلي الموروث "شيوخ القبائل، والقياد، وكبراء العروش"، حتّى وان كانت الحلول غير دائمة؛ إلاّ أنها نافذة على الطرفين. وفي مجال الهوية اكتفت القبائل في ابراز انتمائها إلى مجال معين، بمواصفات عامة أكثر انفتاحا وتقبّلا للآخر، فكان انتماء الفرد يتبعه في حلّه وترحاله، دون أن يتسبب له في الإقصاء والعدوية، فيقولون هذا سُوفي، والآخر جريدي، وذاك عبيدي، دون أن يكون ذلك مانعا له، أو مقيدا لحركته الاقتصادية "الرعي" أو التجارية.

لكن بعد نزول الاحتلال الفرنسي على المجالين، لم يتقبل المحتل هذا الاتصال والتواصل والاندماج، فتذرّع بوجود حوادث وانفلات أمني، سواء بخلفية إغارية أو جهادية، ونزاعات ترابية، ليفرض نظامه الجديد القائم على ترسيم الحدود السياسية بين البلدين من الشمال إلى الجنوب، عبر مسار شاق وطويل، خاصة في المجال الصحراوي بداية من سنة 1894، واستمرت تعقيداته تكبر مع نجاح الاستثمارات النفطية في الكشف عن احتياطيات هامة من النفط والغاز، يحتويها المجال الصحراوي، خاصة في إقليم توقرت والواحات، وحين تم ترسيم الحد الصحراوي بعد 1902، ورغم الاهتزازات التي شهدها؛ إلا أنه تجمّد على ما هو عليه بين الحربين العالمتين، إلى غاية فترة الخمسينات التي ميّزها تتالي الاكتشافات النفطية داخل المجال الصحراوي الجزائري، في حين كانت على الجانب التونسي ضئيلة وشحيحة، ما دفع بالسلطات

التونسية إلى محاولة تحريك الخط الحدودي جنوب بير رومان نحو الغرب، واعادت ترسيمه، معتمدة على اتفاقية 1910،

وتأكّد هذا المسعى التونسي بعد حصولها على الاستقلال الداخلي سنة 1955، ثم الاستقلال التام سنة 1956، وهنا عرفت العلاقات الجزائرية–التونسية أسوء فتراتها، حيث بدأت المضايقات تطال قواعد النضال المشترك، واستمرت تداعياته على الجانبين تحصد الأخضر واليابس، ومن مظاهر ذلك التوتر:

- التضييق على جيش التحرير في الصحراء "جيش السّوافة" الذي اتخذ من المجال الحدودي ملاذا لقواعده الخلفية، تحت ذريعة احتضانه لليوسفيين.
- موافقة الحكومة التونسية على مشروع ايجلي – الصخيرة لنقل البترول 1958، يفجّر أزمة سياسية وتَكَهرب في العلاقات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتونس: بين ضمان القوت اليومي للتونسيين، والخبز المسموم (تسمّمت العلاقات الثنائية).
- تغيّرت المواقف الفرنسية من الصحراء، يربك العلاقات الثنائية؛ فمن الصحراء الفقيرة غير الآهلة بالسكان، إلى أراضي الجنوب (المستعمَرة)، ثم الصحراء الفرنسية (الإلحاق بأراضي المتروبول)، ثم عمالة الصحراء، ثم المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (الصحراء الجزائرية جزء من الصحراء الإفريقية)، ثم فصل الصحراء، وصولا إلى الصحراء الجزائرية سنة 1961.
- انخراط الرئيس بورقيبة في مشروع المنظمة المشتركة للمناطق الحدودية، يعمّق الخلافات البينية.
- بقدر ما كانت القيادة التونسية تقترب من المشاريع الفرنسية في الصحراء، كانت العلاقات الثنائية تتباعد. بما يشبه أضلاع زاوية منفرجة.
- سارعت القوات التونسية للزّحف نحو قارة الهامل يوم 05 جويلية 1962 لرفع العلم التونسي هناك، لكنها اصطدمت بتمركز قوات جبهة التحرير الوطني فيها منذ

البارحة. ولولا حكمة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة؛ لاندلعت مواجهة مسلحة على الحدود الصحراوية، وهذه المبادرة، أعادت الحياة للعلاقات الثنائية وحسن الجوار بين البلدين، ورمّمت تلك التصدعات التي أفرزتها السياسات السابقة للقيادة التونسية.

7. قائمة المصادر والمراجع:

7. 1 المصادر:

- **الوثائق الأرشيفية العربية:** (الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية) ونرمز لها بـ: "أ.و.ت. س.ت"

– أ. و. ت. **س. ت**. ح. 212، م. 241، و. 72، مؤرخة في 18 سبتمبر 1848م

– أ. و. ت. **س. ت**. ص. 212، م. 241، و. 74، في 18 ذي القعدة 1264هـ،.15 نوفمبر 1848م.

– أ. و. ت. **س. ت**. ص. 212، م. 241، و. 80، مؤرخة في 08 ربيع الثاني 1266هـ. 1849م.

– أ. و. ت. **س. ت**. ص. 212، م. 230، الوثائق من 01إلى 36.

– أ. و. ت. **س. ت**. ص. 212، م. 241، و. 11، مؤرخة في جمادي الثاني 1255هـ. أوت1839م.

- أ. و. ت. **س. ت.** ص. 212، م. 229، و. 77، في 11محرم 1290هـ. مارس1873م
- أ. و. ت. **س. ت.** ح. 223، م. 384، الملف الفرعي 02.
- أرشيف المجاهد الأزهاري عوينات، **أسماء المراكز الحدودية بالعرق الشرقي وشمال الوادي التي وقعت بها المعارك**، من اعداد المنظمة **الولائية** للمجاهدين، المتحف الولائي المجاهد الهادي حمد بوغزالة.

- **الكتب باللغة العربية والمعربة:**

- إبراهيم مُحَّد الساسي العوامر، **الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، تع. الجيلاني العوامر، المعارف للطباعة، د. ت.**
- ابن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج. 4، تح. لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط.2، 2004.
- **الاتفاقيات الفرنسية التونسية وملحقاتها** 1955، المطبعة العالمية 16 شارع ضريح سعد بالقاهرة
- شارل فيرو، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي**، ت. وتح. مُحَّد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط. 2، 1994.

- **الكتب باللغة الفرنسية:**

- De Gaulle, (CH), **Mémoires D'Espoir**, **Le Renouveau** (1958-1962), Paris, Plon, 1970.
- Gouvernement Général de L'Algérie, Commissariat Général du Centenaire, **Les Territoires du sud de L'Algérie**, deuxième parti, L'Œvre accomplie 1er janvier 1903 – 31 décembre 1929, Alger, 1930
- Luis Rinn, **Histoire de L'Insurrection de 1871 en Algérie**, librairie Adolphe Jourdan, Alger, 1891.

- **المقالات والدوريات باللغة الفرنسية:**

- ALFRED George Martin, "L'Action Française dans Le Sahara", conférence faite à la réunion des officiers de Saida le 1er Avril 1893, **In Revue Africaine**, Année 37, Alger, 1893

- Berbrouger (A), "Des frontières de L'Algerie" **In Revue Africaine**, Vol. 04, Anné1859-1860, Alger, 1860
- Féraud (Ch), "Note sur Tébessa" **In Revue Africaine**, Vol. 18, Anné1874, Alger,
- **Journal Officiel de la République Française** ; N°. 352. Vendredi 26 et Samedi 27 Décembre 1902.
- Yver (G),"Notes pour servir A L'historique D'Ouargla 1885", In Revue Africaine, 3e et 4e trimestre 1923

- **القوانين والمراسيم باللغة الفرنسية:**

-"Décret N° 57-903 du 07 Aout 1957", In **Journal Officiel de la République Française**, du 18 Aout 1957.
-"Loi N° 47-1853", du 20 Septembre 1947 **Journal Officiel de la République Française**, du 21 Septembre 1947.
- "Loi N° 57-27 du 10 janvier1957, créant une organisation commune des régions Sahariennes", In. **Journal Officiel de la République Française**, Année, 89, N° 9, vendredi 11janvier 1957.

2 .7 المراجع:

- **الكتب باللغة العربية والمعربة:**

- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
- (ـــ،ـــ)، **تاريخ الجزائر الثقافي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1998، ج5 / 494.
- (ـــ،ـــ)، **تاريخ الجزائر الثقافي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.1، 1998، ج8 / 450
- ادريس رائسي، **القبائل الحدودية التونسية – الجزائرية بين الإجارة والإغارة 1830-1881**، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ط. 1.

– شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر. عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ط. 1، 1982.

– عبد الحميد بن أبي زيّان بن أشنهو، **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1972،

– علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن 13 هـ /19م**، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر،2019،

– فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية (نشوء الدولة الترابية في تونس 1574–1881)، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس2009.

– فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني–أواسط القرن التاسع عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط. 1، 2007.

– مُحَمَّد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي**، مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، دار افريقيا الشرق، بيروت، 1999.

– مُحَمَّد ضيف الله، **بين الصهوة والركاب، مسارات بعض القياد في العهد الاستعماري**، المغاربية للطباعة، تونس، 2013.

- **الرسائل الجامعية:**

- فاتن المشيشي، **ضبط الحدود التونسية الجزائرية بين 1881–1962 (دلالات التحييز الفرنسي)**، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، السنة الجامعية، 2008–2009.

- **المقالات والملتقيات العلمية الوطنية والدولية:**

- الجباري عثماني، "الوضع السياسي والإداري في وادي سوف (1854–1892) من خلال وثيقة بيوغرافية لقايد محلي"، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، مج.4، ع. 01.
- حواء أحمد المطردي، الحدود الليبية التونسية، دراسة في الجغرافيا السياسية، **مجلة البحوث الأكاديمية، جامعة مصراته**، ع. 13، يناير، 2019.

- فوزي سعداوي، **تبلور مفهوم حدود السيادة في سياسة بايليك تونس القرن 19م**، أعمال الندوة الدولية الرابعة من 4 إلى 6 مارس **2004** تحت عنوان "المجال والهوية ببلاد المغرب"، ج. ت. عبد الواحد المكني، تصدر عن جامعة صفاقس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007.
- نورالدين صحراوي، "الحياة العلمية في وادي سوف من خلال إجازات بعض علمائها"، **مداخلة في اليوم الدراسي حول: الرحلات العلمية لأعلام من وادي سُوف وأثرها الفكري والثقافي في المنطقة وما جاورها**، المنعقد يوم 12 مارس 2023، بكلية العلوم الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، ص. 4.
- (ـــ،ـــ)، "المراقبة الفرنسية للحدود الشرقية وتأثيرها على عمليات التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881-1954 من خلال الوثائق الأرشيفية"، **مداخلة في الملتقى الدولي حول التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس**، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، أيام 11، 13 نوفمبر 2013.

- **المواقع الإلكترونية:**

- https//: tieob.com archives. (متاح على الرابط بتاريخ 04 سبتمبر 2023)

8. ملاحق:

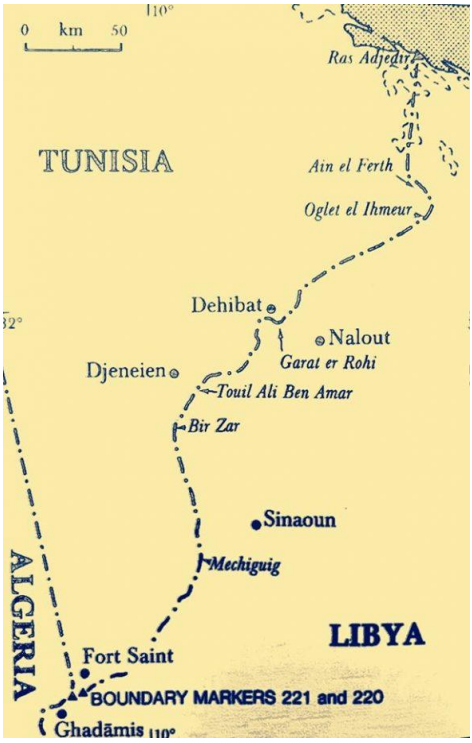

المصدر: متاح على الرابط بتاريخ **04 سبتمبر 2023**. https//: tieob.com archives

9. هوامش:[2(*)]

(1) بعد سقوط قسنطينة نصب الاحتلال "حمّودة الفكون" قائدا على المدينة، ووزعوا بعض المسؤوليات على أعوان الحاج أحمد باي، أمثال "ابن عيسى (خليفة الساحل) وابن الحملاوي (خليفة فرجيوة)، وبوعزيز بن قانة خليفة على الزيبان بعد 1838. للمزيد ينظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص. 208.

(2) علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف من خلال الوثائق المحلية في القرن 13 هـ/ 19 م**، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، ص، 52، 54.

(3) المرجع نفسه، ص ص. 56، 58.

(4) بمعنى أن هذه المراعي وآبار المياه، ليست ملكا لأحد، وإنّما هي لله، والبشر مستخلفين فيها، وبالتالي في مشاعة بينهم.

(5) فاطمة بن سليمان، الأرض والهوية (نشوء الدولة الترابية في تونس 1574–1881)، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس2009، ص. 308.

(6) يرتبط سكان وادي سوف بعلاقات قرابة ومصاهرة بأهل الجريد التونسي منذ زمن بعيد، وللأمثلة على ذلك ينظر:أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ح. 212، م. 241، و. 72، مؤرخة في 18 سبتمبر 1848م.

(7) كانت الجوامع والزوايا ومقامات الأولياء الموجودة بالجريد التونسي والمناسبات الدينية، من أهم عوامل زيادة التواصل بين القبائل في كلا الجهتين. للمزيد ينظر:

Féraud (Ch), "Note sur Tébessa" In Revue Africaine, Vol. 18, Anné1874, Alger, p. 468.

(8) يذكر بير بروجر كنموذج لهذه العلاقات استمرار التنقل والترحال لقبائل طرود من وادي سوف إلى منطقة الجريد التونسي، وقدوم قبائل تونسية إلى سوف بشكل تلقائي تبعا لمصالح الطرفين، دون إحساس بأي شكل من أشكال الحواجز والمنع، للمزيد ينظر:

Berbrouger (A), "Des frontières de L'Algerie" **In Revue Africaine**, Vol. 04, Anné1859-1860, Alger, 1860, p. 412.

(9) توجد عدة وثائق في الأرشيف الوطني التونسي تتناول النزاعات الحدودية ومنها نذكر: السلسلة التاريخية: الصندوق، 212، الملفات: 229، 230، 234، 241، 242 وهذا الأخير (م.242) عبارة عن مراسلات وتقارير صادرة عن قنصل فرنسا بتونس متعلّقة بإغارات العروش على الحدود التونسية الجزائرية، وأعمال النهب والقتل ومطاردة الثوار، وهو يحتوي على 221 وثيقة؛ الصندوق 232، الملف 448.

(10) هو أبو العباس أحمد بن مصطفى باي، أول من لُقب بالمشير في بايات تونس، ولد في 21 رمضان 1221هـ، 02 ديسمبر 1806م، وأمّه جارية من سردينيا، يُحسن التكلّم بالتركية والإيطالية، أخذ البيعة يوم الثلاثاء 10 رجب 1253هـ، 10 أكتوبر 1837م، تميزت فترة حكمه الطويلة بعد إصلاحات هامّة، إلاّ أن علاقته بالدولة العثمانية كانت ضعيفة ومتوترة أحيانا، توفي ليلة الخميس 16 رمضان 1271هـ. ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج. 4، تح. لجنة من بيوزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط.2، 2004، ص. 11.

(11) قنصل عام فرنسا بتونس منذ 14 أفريل1848م إلى غاية 22 مارس1849.

(12) أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ص. 212، م. 241، و. 74، مؤرخة في 18 ذي القعدة 1264هـ، الموافق ل.15 نوفمبر 1848م.

(13) أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ص. 212، م. 241، و. 80، مؤرخة في 08 ربيع الثاني 1266هـ. 1849م.

(14) فاطمة بن سليمان، **المرجع السابق**، ص. 310.

(15) **المرجع نفسه**، ص. 308.

(16) **المرجع نفسه**، ص. 81.

(17) مُحَّد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي**، مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، دار افريقيا الشرق، بيروت، 1999، ص. 39

(18) فاطمة بن سليمان، **المرجع السابق**، ص. 76

(19) مُحَّد رضوان، **مرجع سابق**، ص. 39

(20) فاطمة بن سليمان، **المرجع السابق**، ص. 33

(21) عبد الحميد بن أبي زيّان بن أشنهو، **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1972، ص. 23.

(22) فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني-أواسط القرن التاسع عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط. 1، 2007، ص. 576

(23) مُحَّد رضوان، **مرجع سابق**، ص. 40.

(24) مصطلح سياسي عثماني، يقصد به نوع نظام الحكم في الولايات البعيدة عن مركز الخلافة، وهي إيالة تابعة للدولة العثمانية، تدفع جباية سنوية (أداء سنوي) إلى الباب العالي تحت اسم "إرسالية" مقابل الحماية، ودليل التبعية. وقد طبق هذا النظام في مصر وبغداد واليمن، وإيالات الغرب: الجزائر، طرابلس الغرب، وتونس. للمزيد ينظر: فاضل بيات، **المرجع السابق**، ص. 32؛ فاطمة بن سليمان، **المرجع السابق**، ص. 77

(25) مُحَمَّد رضوان، **مرجع سابق**، ، ص. 40.

(26) ادريس رائسي، **القبائل الحدودية التونسية – الجزائرية بين الإجارة والإغارة 1830–1881**، الدار المتوسطية للنشر، تونس، ط. 1، ص 36.

(27) للمزيد حول هذه الأحداث ينظر: أ. و. ت، السلسلة التاريخية، ص. 212، م. 230، الوثائق من 01إلى 36.

(28) فاطمة بن سليمان، **مرجع** سابق، ص. 280

(29) نفسه، ص 41

(30) ادريس رائسي، **مرجع سابق**، ص 42

(31) فوزي سعداوي، **تبلور مفهوم حدود السيادة في سياسة بايليك تونس القرن 19م**، أعمال الندوة الدولية الرابعة من 4 إلى 6 مارس **2004** تحت عنوان "المجال والهوية ببلاد المغرب"، ج. ت. عبد الواحد المكني، تصدر عن جامعة صفاقس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2007، ص–ص.123،124.

(32) بدأ هذا المصطلح "احْدادة البلاد" يأخذ بعدا سياسيا يدل على الفصل، حيث نجد في رسالة حاكم عمالة القالة إلى مراد كاهية الكاف، يحذره من التعدّي على حدود الجزائر، ونقتبس من كلامه بعد مقدمته: "... ولكن أنا ظهر لنا أمر عجيب من عند راجل المخازني مثلك يتعدّ من حْدادة بلاده إلى حْدادة مخزن آخر الذي هو صلح معه... وأنا راني نخبر المخزن متاعي من فعايلك ولا نخلّي أحد يتعدّ حْدادة بلادي...". أ. و. ت. **السلسلة التاريخية**، ص. 212، م. 241، و. 11، مؤرخة في جمادي الثاني 1255هـ. الموافق ل. أوت1839م.

(33) استعمل هذا المصطلح عامل الكاف في مراسلته إلى الباي. ينظر: أ. و. ت. السلسلة التاريخية، ص. 212، م. 229، و. 77، مؤرخة في 11محرم 1290هـ. الموافق ل. مارس1873م.

(34) نورالدين صحراوي، "المراقبة الفرنسية للحدود الشرقية وتأثيرها على عمليات التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس 1881–1954 من خلال الوثائق الأرشيفية"، **مداخلة في الملتقى الدولي حول**

التواصل بين الجنوب الشرقي الجزائري وتونس، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، أيام 11، 13 نوفمبر 2013، ص. 7.

(35) أبو القاسم سعد الله، الحركة..، **مرجع سابق**، ص. 351.

(36) نفسه، ص. 354.

(37) اسمه الحقيقي إبراهيم بن أبي فارس، ينحدر من عائلة أولاد سيدي الشيخ، تلقى العلم في زاوية أولاد أحمد بن يوسف قرب تلمسان، لم تكن علاقته طيبة مع الأمير عبد القادر، ربما تحت تأثير آغا الغسول الذي كان في خلاف مع البوحميدي خليفة الأمير في تلمسان، لذلك قبل إبراهيم تعيين "بيجو" له خليفة على تلمسان تحت حكم الفرنسيين سنة 1842م، لكن لم يستمر بقاؤه في هذا المنصب، فهاجر البلاد نحو البقاع المقدسة "مكة" وهناك تتلمذ على الشيخ مُحَمَّد بن علي السنوسي في العلوم الدينية والسياسية، وربما يكون هذا الأخير (السنوسي) وحاكم طرابلس الغرب "عزت باشا" وراء تجنيده لمقاومة الفرنسيين في الصحراء انطلاقا من ورقلة لمدة عشرين سنة (1851-1861) وصلت ثورته مناطق ورقلة، الأغواط، توقرت، وادي سوف، الزيبان. للمزيد حول هذه الشخصية ينظر أبو القاسم سعد الله، **الحركة** ..، **مرجع سابق**، ص. 355، أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج./5، ص 494، ج8/ 450؛ Revue Africaine 64

(38) Yver (G), "Notes pour servir A L'historique D'Ouargla 1885", **In Revue Africaine**, 3e et 4e trimestre 1923, 381-441.

(39) أرسل الشريف مُحَمَّد بن عبد الله إلى سكان الواد والبهيمة والدبيلة يحرضهم على الجهاد. للمزيد ينظر: أ.و.ت. **السلسلة التاريخية**، ح. 223، م. 384، الملف الفرعي 02.

(40) علي غنابزية، **مجتمع**..، مرجع سابق، ص. 56

(41) Luis Rinn, **Histoire de L'Insurrection de 1871 en Algérie**, librairie Adolphe Jourdan, Alger, 1891, p. 612.

(42) علي غنابزية، **مرجع سابق**، ص. 58.

(43) هو عسكري فرنسي برتبة عقيد في فوج المشاة الثامن عشر في الجيش الفرنسي، ألّف كتاب عن الجزائر بعنوان "L'Algérie en 1882"، وأهداه إلى الجنرال سوسيي القائد العام للفيلق التاسع عشر بالجيش.

(44) Noëllat, (**C**). Op.cit. p. 78

(45) ضابط مترجم لدى الجيش الفرنسي (الإفريقي) ولد سنة 1863 بمنطقة ريباي بفرنسا، وتوفي سنة 1928، ثم أستاذا بالمدرسة العليا للتجارة ببارد و بين 1911-1921.

(46) قدمت المداخلة خلال مؤتمر الضباط العسكريين المنعقد بمنطقة سعيدة بتاريخ 01 أفريل 1893

(47) ALFRED George Martin, "L'Action Française dans Le Sahara", conference faite a la réunion des officiers de Saida le 1er Avril 1893, **In Revue Africaine**, Année 37, Alger, 1893, pp. 333, 334

(48) الغزي تعبير بدوي يعنون به الأعمال التي يقوم بها قطاع الطرق.

(49) من الأمثلة إغارة بعض أهالي النمامشة والأعشاش على ركب الحاج الفاسي سنة 1164 هـ/1750م وأخذ أموالهم ومتاعهم. للمزيد ينظر: نورالدين صحراوي، "الحياة العلمية في وادي سوف من خلال إجازات بعض علمائها"، **مداخلة في اليوم الدراسي حول: الرحلات العلمية لأعلام من وادي سُوف وأثرها الفكري والثقافي في المنطقة وما جاورها**، المنعقد يوم 12 مارس 2023، بكلية العلوم الإسلامية، قسم الحضارة الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، ص. 4.

(50) نذكر هنا حادثة تعرضت لها قافلة للمرازيق محملة بالتمور شهر نوفمبر 1874، في تراب نفزاوة من طرف أناس من نفزاوة، خلفت ثلاثة قتلى وبعض الجرحى. ينظر: مُحَمَّد ضيف الله، **بين الصهوة والركاب، مسارات بعض القياد في العهد الاستعماري**، المغاربية للطباعة، تونس، 2013، ص. 28.

(51) الجباري عثماني، "الوضع السياسي والإداري في وادي سوف (1854-1892) من خلال وثيقة بيوغرافية لقايد محلي"، **مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، مج.4، ع. 01، ص. 185.

(52) أ. و. ت. **السلسلة التاريخية**، ص. 20، م. 233، و. 34، مراسلة عامل الجريد علي الساسي إلى الوزير مُحَمَّد بوعتورة بتاريخ 18جويلية 1868. نقلا عن مُحَمَّد ضيف الله، **المرجع السابق**، ص. 44.

(53) في سنة 1875 استجار بعض من أهالي الهمامة بأهل سوف هروبا من الباي الذي فتك بهم قتلا وتشريدا، فآواهم أهل سوف ردحا من الزمن، لكن لما ساءت أخلاق البعض منهم، أجلاهم خليفة الوادي إلى أوطانهم، فاضمروا العداوة لأهل سوف، ودخل الفريقان في الفعل وضده. للمزيد ينظر: إبراهيم مُحَمَّد الساسي العوامر، **الصروف في تاريخ الصحراء وسوف**، تع. الجيلاني العوامر، المعارف للطباعة، د. ت. ص. 317.

(54) الجباري عثماني، الوضع..، **المرجع السابق**، ص. 187.

(55) وثيقة مسجلة في المحكمة الشرعية بالوادي، مؤرخة في 23 جمادى الأول 1292هـ، الموافق لـ 17 جوان 1875م. نقلا عن الجباري عثماني، المرجع نفسه، ص. 187.

(56) وثيقة مسجلة في المحكمة الشرعية بالوادي، مؤرخة في 24 جمادى الأول 1292هـ، الموافق لـ 18 جوان 1875م المرجع نفسه، ص. 188.

(57) المرجع نفسه.

(58) فاتن المشيشي، ضبط الحدود التونسية الجزائرية بين 1881-1962 (دلالات التحييز الفرنسي)، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، السنة الجامعية، 2008-2009، ص. 85

(59) Journal Officiel de la République Française ; N°. 352. Vendredi 26 et Samedi 27 Décembre 1902.

(60) Gouvernement Général de L'Algérie, Commissariat Général du Centenaire, Les Territoires du sud de L'Algérie, deuxième parti, L'Œvre accomplie 1er janvier 1903 – 31 décembre 1929, Alger, 1930, p. 27

(61) Gouvernement Général de L'Algérie, Commissariat Général du Centenaire, Op. Cit. p. 43

(62) طارق بالضيوف، **مرجع سابق**، ص. 43

(63) فاتن المشيشي، **مرجع سابق**، ص. 86

(64) **المرجع نفسه**، ص ص. 85، 87.

(65) سنة 1890 تقدمت قبائل طرود نحو المراعي الشرقية، فاصطدمت بقبائل غريب والجريد، التي رفضت تقدمهم على اعتبار أنّهم تخطوا الحدود المتعارف عليها تقليديا، لكن حجة هؤلاء الطرود أنّهم اعتادوا على الرعي في هذا المجال، وأنهم تحت حماية حاكم ملحقة الوادي. ثم تجددت نفس الإشكال سنة 1893، لكن هذه المرة تدخلت مصالح الشؤون الأهلية وأنذرت هؤلاء بالرجوع من حيث أتوا خلال مدة خمسة عشر يوما، وكذلك فعل رئيس ملحقة الوادي. تبادل الطرفان "رئيس مصلحة الاستعلامات بقبلي ورئيس ملحقة الوادي" الفعل ورد الفعل، فقد نفّذ الضابط مارتان وعيده، وقام بتهديم خيام القبائل السوفية وطردهم غربا، وذهب الضابط بوجا إلى طرد قبائل تونسية إلى شرق الآبار المكون من شوشة اليهودي وبير الحجلة وبير ڤتارية.

(66) كانت هي آخر نقطة وصل إليها الخط الحدودي.

(67) ضابط عسكري من مصلحة قسم الجغرافيا التابع للجيش الفرنسي، تولى رئاسة قسم الجغرافيا لعدة سنوات بالجزائر

(68) ينظر الخريطة الملحقة.

(69) فاتن المشيشي، **مرجع سابق**، ص. 117

(70) بهدف تأمين خطوط مواصلاتها مع بلاد السودان من النفوذ الفرنسي الآخذ في التمدد، حاول أتراك طرابلس سنة 1906 احتلال جانت، ثم تبستي سنة 1910، ثم برداي سنة 1911، لكن تلك المحاولات لم تثمر بنتيجة ثابتة على الأرض. للمزيد حول الموضوع ينظر: شارل فيرو، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي**، ت. وتح. مُحَمَّد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط. 2، 1994، ص. 529.

(71) سبق للطرفين أن خاضا مباحثات ترسيم الحدود بتاريخ 09 مارس 1893 بمدينة زوارة الطرابلسية، وكانت مطالب طرابلس هي مد خط من نقطة البيبان على ساحل البحر حتى واحة رمادة في الجنوب، وبالتالي تسترجع المناطق الواقعة شرقه. لكن المباحثات انتهت يوم 24 ماي 1893 دول التوصل إلى اتفاق. ينظر: حواء أحمد المطردي، **الحدود الليبية التونسية، دراسة في الجغرافيا السياسية**، مجلة البحوث الأكاديمية، جامعة مصراته، ع. 13، يناير، 2019، ص. 639.

(72) ذكرت الباحثة الليبية حواء أحمد المطردي أن نقطة بداية الحد الساحلي بين إيالة طرابلس وإيالة تونس خلال العهد العثماني كانت من بحيرة البيبان على ساحل البحر المتوسط الواقعة عند خط الطول 10,11° شرقا، لكن بعد فرض الحماية على تونس قام متصرف قابس بمساعدة الجيش الفرنسي سنة 1886 بزحزحة الحد شرقا داخل الأراضي الليبية بمسافة أكثر من عشرة كيلومتر إلى نقطة رأس جدير "13 ,11° شرقا". ينظر: حواء أحمد المطردي، **المرجع نفسه**، ص. 638.

(73) هي النقطة الحدودية (233) التي تقع جنوب غدامس ب 15 كم، وستكون نقطة خلاف حادة بين الجزائر وتونس.

(74) شارل فيرو، **مرجع سابق**، ص. 530

(75) André MARTEL, Op. Cit. pp. 276 -282

(76) بقيت هذه الفكرة قناعة لدى الحكومة التونسية، ففي مؤتمر الجزائر سنة 1923 قال المقيم العام:" إن الخط الحدودي... لا يمكن أن يرضي تونس، فهذا المخطط إذا وقع تبنيه سوف يمنع أي نفوذ أمني للمراكز التونسية. للمزيد ينظر: فاتن المشيشي، مرجع سابق، ص ص. 124، 125

(77) المرجع نفسه، ص 125.

(78) أرشيف المجاهد الأزهاري عوينات، **أسماء المراكز الحدودية بالعرق الشرقي وشمال الوادي التي وقعت بها المعارك**، من اعداد المنظمة الولائية للمجاهدين، المتحف الولائي المجاهد الهادي حمد بوغزالة.

(79) **الاتفاقيات الفرنسية التونسية وملحقاتها 1955**، المطبعة العالمية 16 شارع ضريح سعد بالقاهرة، ينظر المادة الرابعة في الاتفاقية الموقعة بين الطرفين بتاريخ 03 جوان 1955.

(80) Loi N° 47-1853, du 20 Septembre 1947, J.O.R.F, du 21 Septembre 1947, P. 9474.

(81) للمزيد حول هذه الفكرة يستحسن الرجوع إلى مخطوط مذكرة الماجستير لصاحبها مُحَّد بن داره، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين** 1952، 1962، بداية من صفحة 14 وما بعدها.

(82) ينص المشروع على تنظيم أقاليم الجنوب في خمس مقاطعات هي: عين الصفراء، الأغواط، بشار، توقرت، ورقلة، تخضع مؤقتا لإشراف الوالي العام للجزائر. مُحَّد بن داره، **مرجع سابق**، ص. 17

(83) Loi N° 57-27 du 10 janvier1957, créant une organisation commune des régions Sahariennes, In. J.O.R.F. Année, 89, N° 9, vendredi 11janvier 1957, p. 578.

هو مشروع تقدم به الوزير "هفوت بوانيي" المنتدب لدى رئاسة مجلس الوزراء في حكومة "قي موليه" إلى مجلس الوزراء بتاريخ 15 جوان 1956، ليتم تعديله ثم تبنيه بتاريخ 01 أوت 1956 من طرف نفس المجلس، ثم عرض على المجلس الوطني، ومجلس الجمهورية، لتتم المصادقة النهائية عليه بتاريخ 10جانفي 1957، ويصدر في الجريدة الرسمية في اليوم الموالي. للمزيد ينظر: مُحَّد بن داره، **المرجع السابق**، ص. 75.

(84) Décret N° 57-903 du 07 Aout 1957, In. J.O.R.F. du 18 Aout 1957, p. 7831.

(85) لتوجيه الرأي العام الفرنسي والأوربي نحو الاهتمام بالصحراء والاستثمار فيها، جنّدت فرنسا العديد من الوسائل الاجتماعية والعلمية والسياسية من بينها نذكر: "لجنة الصحراء الفرنسية" التي أسسها إميل بليم سنة 1951 بفرنسا بهدف تحسيس الرأي العام بأهمية الصحراء وحث البرلمان على التصويت على نص يعلن بأن الصحراء "أرضا وطنية "، أيضا في ذات السياق تأسست جمعية "أوروأفريك" برئاسة الجنرال أوكتاف منيبه، التي تدعوا إلى تقوية الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية بين افريقيا وأروبا، وكانت تصدر مجلة دورية كل ثلاثة أشهر بعنوان "أورافريك". للمزيد ينظر، مُحَّد بن داره، **مرجع سابق**، ص. 28.

(86) **المرجع نفسه**، ص. 133

(87) يرى المستوطنون وبعض قيادات الجيش الفرنسي في الجزائر، أن الجنرال ديغول غدر بهم حين صرّح في 16 سبتمبر 1959 عن حق الجزائريين في تقرير المصير شريطة استتباب الأمن. فأسسوا الجبهة الوطنية الفرنسية وأعلنوا التمرد المسلح يوم 24جانفي1960 الذي أطلق عليه أسبوع الحواجز. للمزيد ينظر:

شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر. عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، ط.1، 1982، ص ص. 176-177

(88) يعود إلغاء الزيارة بسبب الخلاف حول توابع حصن سان المتمثلة في البئر والمطار، فالقوات الفرنسية سلمت للتونسيين الحصن دون البئر والمطار، لأنهما في التراب الجزائري وقامت ببناء حصن ثاني قريب منهما، وجعلت الخط الحدودي يمر بين الحصنين وهو نهاية التراب التونسي حسب التفسير الفرنسي لاتفاقية الاستقلال الداخلي وملحقاته، ما جعل القوات التونسية محرومة خدمات البئر والمطار إلا بترخيص فرنسي، ما دفع بورقيبة يُصرح بأن الفرنسيين ينكرون حقوقنا في تلك المنطقة. للمزيد ينظر: فاتن المشيشي، **مرجع سابق**، ص. 152.

(89) De Gaulle, (CH), **Mémoires D'Espoir**, **Le Renouveau** (**1958–1962**), Paris, Plon, 1970, pp. 107-108.

(90) جردة العمل، بتاريخ 11 جويلية 1961.

(91) فاتن المشيشي، **المرجع السابق**، ص. 155.